

تقييم عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية

حراش براهيم¹

ملخص :

تتواجد الإدارة الجبائية حاليا في قلب الإصلاحات الهيكلية التي مست بعض الإدارات العمومية ، و هذا لسببين رئيسيين : أولهما يتمثل في دورها الفعّال الذي تلعبه في تنظيم النشاط الإقتصادي ، و ثانيهما يتجلى في وظيفتها كمحصلة للموارد المالية للدولة و الجماعات المحلية و هذا ما يجعلها في علاقة دائمة مع المكلفين بالضريبة .

ترمي عملية عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر إلى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية و طرق تسييرها ، و هذا بتبني نظام جديد للإدارة يركز أساسا على فكرة جمع المهام و الوظائف الجبائية الأساسية في مصلحة واحدة و تصنيف فئات المكلفين حسب درجة أهميتهم ، و كذا إدراج الطرق و الوسائل العصرية الملائمة في أداء العمل الإداري بغية تبسيط و تسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين لزيادة نسبة الإستجابة الطوعية لديهم في دفع الضريبة ، و من ثم زيادة الفعالية في التسيير .

و نتساءل بعد مرور أكثر من عشرية عن إنطلاق برنامج العصرنة ما هو أثر هذا الأخير على الإدارة الضريبية و على مؤشرات سيرها ، و هل تمكنت المديرية العامة للضرائب من تحقيق أهدافها المسطرة سلفا ؟ ، ليتم الحكم بعدها على مدى نجاحها أو فشلها في تجسيد هذا البرنامج الطموح على أرض الواقع و في مدى زيادة فعالية التسيير .

مقدمة :

لا يقتصر الإصلاح الضريبي على الجانب التشريعي -ي فحسب بل يتعداه إلى الجانب الإداري والتنظيمي أيضا ، ذلك لأن نجاح سياسة الإصلاح الضريبي تتوقف على مدى توفر إدارة ضريبية فعالة قادرة على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها و تنفيذها على أرض الواقع ، باعتبارها الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي و التحقق من سلامته -اية لحقوق الدولة من جهة ، و حقوق المكلفين من جهة أخرى بغية توفير المناخ الإستثماري المناسب و البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع .

¹ أستاذ محاضر قسم (أ) بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي

و لما كانت الإدارة الضريبية بمثابة همزة الوصل ما بين المكلفين بالضريبة و النظام الضريبي المطبق في دولة ما ، فإن تنظيمها و طريقة هيكلتها أضحيا تؤثران بصفة مباشرة على فعالية هذا النظام و مدى قدرته على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المخططة سلفا في إطار السياسة الاقتصادية العامة .

و يعبر مصطلح « modernity » الذي يعني « العصرية أو التحديث » عن أي عملية تتضمن تحديث و تجديد ما هو قديم لذلك فهو يستخدم في مجالات عدة ⁽¹⁾ ، و يعني أيضا التنظيم بطريقة عصرية و التأقلم مع الأذواق و الإحتياجات العصرية .

و يمكننا تقييم عملية عصرية إدارة الضرائب الجزائية من خلال النقاط الأساسية التالية :
أولا : تكلفة إنجاز البرنامج و مقارنة التقديرات بالإنجازات الفعلية .
من أجل الحكم على برنامج العصرية فإنه يستوجب علينا أولا الأخذ بعين الإعتبار عنصرين هامين هما التكلفة و مدة الإنجاز ، و ذلك لأنهما يؤثران على مدى تحقيق البرنامج لأهدافه المسطرة سلفا .

1.1) : تكلفة إنجاز برنامج عصرية إدارة الضرائب .

يعتبر برنامج العصرية التي تباشره المديرية العامة للضرائب من أكبر المشاريع الإدارية التي قامت بها منذ الإستقلال و إلى يومنا الحاضر ، و هذا بغية زيادة فعالية التسيير و تبسيط الإجراءات الإدارية و كذا تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة .

و لقد قدرت تكلفة إنجاز مديرية كبيرات المؤسسات (DGE) و التي كان من المفترض أن ينطلق العمل بها في أفريل سنة 2002 ، بمائة و تسعة و سبعون مليون و مائة و ثمانية عشرة ألف و ثمانية مائة و أربعون دينار (179.118.840 دج) ، و هذا دون احتساب تكاليف التجهيزات المكتبية .

أما تكلفة الإنجاز الإجمالية الأولية لكل من مراكز الضرائب (CDI) و المراكز الجوارية للضرائب (CPI) خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2005 و 2009 ، فقد قدرت

(1) : العصرية على موقع الويب : <http://definition.ptidico.com/moderniser.html> , consulté le : 03/05/2013 á 09 h 35 .

من طرف المديرية العامة للضرائب بأكثر من إثنتين و ثلاثين مليار دينار ، كما يشهد عليه
الجدول الآتي .

الجدول رقم (01) : التكلفة التقديرية لبرنامج عصرنة المصالح الخارجية لإدارة الضرائب
خلال الفترة ما بين (2005 - 2009) . الوحدة : 10³ دج .

السنوات	المبالغ التقديرية
2005	482.995
2006	4.332.876
2007	11.077.442
2008	10.655.110
2009	5.974.659
المجموع	32.523.082

SOURCE : Ministère Des Finances , Direction Générale Des Impôts , «La Stratégie
De Modernisation De La Direction Générale Des Impôts : Programme 2005
- 2009 » , janvier 2006 , p 29 .

أضف إلى ذلك تكلفة تصميم و إعداد البرامج المعلوماتية و أنظمة الإعلام الآلي
(SOFT WARE) ، الخاصة بالتسيير الإلكتروني لإدارة الضرائب و الموكل إنجازها لمجموعة
الهندسة العسكرية و الإلكترونيات الإسبانية (INDRA) بقيمة ثمانية و عشرون مليون أورو⁽¹⁾
(€ 28.000.000) ، و مع احتساب تكاليف اقتناء أجهزة الإتصال و الحواسيب و مختلف
المعدات الإلكترونية المتطورة اللازمة لسيير هذه الأنظمة و البرمجيات التطبيقية ترتفع التكلفة إلى
مائة و خمسين مليون أورو⁽²⁾ (€ 150.000.000) ، لتصبح التكلفة الإجمالية الأولية
لبرنامج العصرنة في الجزائر تقدر بخمسين مليار دج⁽³⁾ (50.000.000.000 دج) .
و بالرغم من الإرتفاع النسبي لتكلفة برنامج العصرنة ، إلا أنها تعتبر أقل أهمية مقارنة
بتكلفة آفتي الغش و التهرب الضريبي التي ما فتئت تنخرن بالإقتصاد الوطني ، و التي قدرها

(1) و (2) و (3) : وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، رخص برنامج إنجاز مشروع العصرنة ، وثائق
داخلية بمديرية إدارة الوسائل و المالية .

(4) : من حسابات الباحث إعتقادا على معطيات وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، المديرية الفرعية
للإحصائيات و التلخيص .

بعض الإقتصاديين خلال الفترة ما بين سنة 1990 و 2007 بـ 600 مليار دج، كما أن هذه التكلفة لا تمثل سوى نسبة 82, 3 % ⁽⁴⁾ فقط من الإيرادات العادية لسنة 2010.

2.2) : مقارنة التقديرات بالإنجازات الفعلية .

لم تتمكن المديرية العامة للضرائب من إنجاز برنامج العصرية وفقا للتقديرات الموضوعة له سلفا ، وهذا ما سببه فيما يلي .
(أ) مديرية كبريات المؤسسات (DGE) .

لقد كان من المقرر أن تبدأ هذه المديرية عملها في أفريل 2002 و بسبب تأخر أشغال إنجاز بناية مديرية كبريات المؤسسات المتواجدة بين عكنون ، فقد تقرر تأجيل انطلاق عمل هذه المديرية إلى سبتمبر 2002 ⁽¹⁾ ، ليتأجل مرة أخرى إلى غاية أفريل سنة 2003 حيث تم استقبال 1.433 ملف جبلي ⁽²⁾ لكبار المكلفين ، التابعين لمديريات الضرائب الولائية لمنطقة الجزائر و ضواحيها كمرحلة أولية لبداية نشاط المديرية ، لتعرف بعدها أيضا تأجيلا آخر حيث أعيدت الملفات الجبائية لمديريات الضرائب الولائية المعنية بها في أوت سنة 2003 و هذا بسبب ما يلي ⁽³⁾ :

* سوء التنظيم ؛

* عدم توفر البرامج المعلوماتية (Solution Informatique) الخاصة بسير هذه المديرية ؛

* نقص كفاءة الموظفين .

و في سنة 2005 تم إضافة المديرية الفرعية للوسائل في الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات ، و هذا بعدما كان من المقرر أن تسند هذه المهمة لمديرية إدارة الوسائل بالمديرية العامة للضرائب ، و نتيجة لكل هذه المعوقات لم يتجسد الانطلاق الرسمي لعمل هذه المديرية إلا في 02 جانفي 2006 ، بعدما تم تدشينها رسميا من طرف وزير المالية الأسبق السيد مراد مدلسي في 09 جوان 2005 .

(1) : Ministère Des Finances , Direction Générale Des Impôts , Modernisation de l'Administration Fiscale , « MACRO PLANING DU PROGRAMME » , document interne de la Direction de l'information et de la documentation Fiscale .

(2) : Fonds Monétaire International , Rapport de Département Des Finances Publiques , ALGERIE , « Modernisation de L'Administration Fiscale , Bilan d'Etape et Perspectives » , Jean – Paule Bodin , Olivier Benon , Dominique Escalmel , Alain Jousten et Guy Mathieu , Mai 2004 , p 9 .

(3) : Idem , pp : 10 – 11 .

(ب) مراكز الضرائب (CDI) و المراكز الجوارية للضرائب (CPI) .

كان من المقرر أن ينطلق عمل أول مركز للضرائب كمركز نموذجي في أكتوبر 2006

(4) ، و لكن هذا لم يتحقق على أرض الواقع بسبب تأخر عملية إنجاز الهياكل الإدارية

، و عدم توفر برامج الإعلام الآلي التي تتكفل بتسيير ملفات المكلفين و مختلف العمليات

الجبائية من تسيير ، مراقبة ، تحصيل ، منازعات ، متابعات إلخ .

كما كان من المقرر أن يبدأ عمل أول مركز جـواري نموذجي للضرائب لسيدى احمد

(5) بولاية الجزائر مع نهاية سنة 2007 إلا أن ذلك لم يتجسد أيضا على أرض الميدان ،

و الجدول الموالي يبين برنامج إنجاز مراكز الضرائب ، و المراكز الجوارية للضرائب خلال

الخماسي 2005 – 2009 .

(1) : Fonds Monétaire International , Rapport de Département Des Finances Publiques , ALGERIE , « Modernisation de L'Administration Fiscale – Les Prochaines Etapes » , Jean - Paule Bodin , Olivier Benon , et Maureen Kidd , Avril 2007 , p 31 .

(2) : Idem , p 37 .

الجدول رقم (02) : رزنامة إنجاز مراكز الضرائب و المراكز الجوارحية للضرائب خلال
الفترة ما بين (2005 - 2009) .

المشاريع	السنوات		2005		2006		2007		2008		2009	
	التواريخ التقديرية		التواريخ التقديرية		التواريخ التقديرية		التواريخ التقديرية		التواريخ التقديرية		التواريخ التقديرية	
	بداية	نهاية	بداية	نهاية	بداية	نهاية	بداية	نهاية	بداية	نهاية	بداية	نهاية
مركز الضرائب النموذجي للروية	05/01				06/10							
01 مركز للضرائب (لجزائر الوسطى)	لا يتم بشأنه إنجاز مركز جديد للضرائب ، وإنما الإكتفاء بترميم و تهيئة الطابق الأول لمقر وزارة المالية السابق و الكائن بشوارع موريتانيا كما جاء في توصيات خبراء صندوق النقد الدولي ، و هذا دون تحديد تاريخ بداية و نهاية أشغال الترميم و التهيئة .											
02 مراكز للضرائب (وهران شرق ، وهران غرب)	لا يتم بشأنهما إنجاز مركزين جديدين للضرائب ، وإنما الإكتفاء بترميم و تهيئة نزل المالية لوهران ، و هذا أيضا دون تحديد تاريخ بداية و نهاية أشغال الترميم و التهيئة .											
5. مراكز للضرائب			06/03				09/07					
21 مركزا للضرائب			06/05				11/07					
23 مركزا للضرائب						01/07			01/08			
12 مركزا للضرائب								01/08			07/09	
40 مركزا جواريا للضرائب			06/04				07/07					
64 مركزا جواريا للضرائب							01/07		06/08			
50 مركزا جواريا للضرائب									01/08		06/09	
96 مركزا جواريا للضرائب					06/07				11/08			

المصدر : وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، مديرية إدارة الوسائل والمالية ، المديرية الفرعية للمنشآت القاعدية ، و بتصرف من الباحث .

من الجدول السابق نستنتج أنه كان من المقرر أن يتم إنجاز مشاريع مراكز الضرائب و المراكز الجوية للضرائب المقدر عددها بـ 315 خلال الخماسي 2005 – 2009 ، إلا أن النتائج المحققة إلى غاية 31 ديسمبر 2010 قد كانت بعيدة كل البعد على ما كان قد سطر له من قبل ، حيث تم إنجاز سبعة (07) مراكز للضرائب فقط من أصل خمسة وستون (65) وهي⁽¹⁾ : مركز الضرائب النموذجي للروبيصة الذي بدأ العمل به ميدانيا في فيفري 2009 أي بعد تأخير دام (02) سنتين و(04) أربعة أشهر ، ومراكز الضرائب لكل من : الحراش ، برج بوعريج ، بسكرة ، قالمة ، مستغانم ، معسكر و الذين تم إنجازهم و استلامهم في نهاية ديسمبر 2010 .

أما المراكز الجوية للضرائب و التي كان من المقرر إنجاز 250 منها خلال الفترة ما بين شهري ماي 2006 و جوان 2009 فلم يتم إنجاز حتى واحد منها إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2010 ، و هكذا فإننا نستنتج أن نسبة التنفيذ تعادل 32 ، 0 %⁽²⁾ إلى غاية 31 ديسمبر 2009 و 22 ، 2 %⁽³⁾ إلى غاية 31 ديسمبر 2010 ، مما يدل على ضعف الأداء و البطء في وتيرة الإنجاز و عدم احترام رزمة تنفيذ برنامج العصرية ، ولقد ساهم في كل هذا عدة مشاكل و معوقات نلخصها فيما يلي :

(أ) - ضخامة برنامج العصرية لما يتضمنه من جهة على : (استحداث مديريات ومراكز جديدة للضرائب ، إقتناء آلات وبرامج معلوماتية متطورة من أجل التسيير الإداري الإلكتروني ، تكوين ورسكلة أعوان الضرائب لتحسين مستواهم الوظيفي) ، وكذا امتداده من جهة أخرى على مختلف ربوع الوطن الشاسع ؛

(ب) - عدم توفر المساحات الأرضية اللازمة لتحجيد المشاريع الإدارية ولاسيما في منطقة الجزائر و التغيير العشوائي و المتكرر للأراضي المخصصة للبناء ؛

(1) : وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، مديرية إدارة الوسائل و المالية ، المديرية الفرعية للمنشآت القاعدية .

(2) و (3) : من حسابات الباحث اعتمادا على معطيات وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، مديرية إدارة الوسائل و المالية .

(ج - عدم جدوى المناقصات الوطنية المعلنة لإنجاز المشاريع الإدارية (Appels d'Offres (Infructueux) ؛

(د - ثقل الإجراءات الإدارية و لاسيما تلك المتعلقة برخص البناء و مختلف الرخص الأخرى ذات الصلة ؛

(ر - التغيير المتكرر لأصحاب إنجاز المشروع بسبب نقص الخبرة أو عدم احترامهم لدتر الشروط ؛

(ك - نقص التنسيق ما بين المديرية العامة للضرائب و المكلفين بإنجاز المشروع ؛

(م - عدم احترام آجال الإنجاز لجهل أهمية البرنامج ؛

(ن - عدم استقرار السوق الوطني فيما يخص السلع و مواد البناء من حيث السعر و الوفرة ؛

(هـ - عدم كفاية رخص البرامج (Autorisations De Programmes) أي الأغلفة

المالية المخصصة لإنجاز برنامج العصرية بسبب عدم استقرار السوق الوطني فيما يخص السلع

و مواد البناء ، و كذا التأخر في عملية الإنجاز ؛

(و - الصعوبة التي تواجه مكاتب الدراسات و المؤسسات المتخصصة في مجال الهندسة

المعمارية ، للتكفل و المتابعة الجيدة لمشاريع البناء الخاصة بإدارة الضرائب ذات الدقة

و الخصوصية المحددة سلفا ؛

(ز - عدم تعاون بعض الولاة للتسهيل في إنجاز المشاريع الإدارية الجديدة فوق دوائهم

الإقليمية ، و انصراف اهتمامهم نحو الشؤون السياسية و الاجتماعية فحسب .

ثانيا : تقييم طريقة التنظيم الهيكلي الحالي .

ترمي عملية العصرية إلى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للمصالح الخارجية و تقسيمها

حسب فئات المكلفين ، لزيادة فعالية التسيير و تفادي ازدواجية الوظائف ف و تداخل

الصلاحيات فيما بينها .

و لقد كان من أهم أهداف برنامج العصرية تقليل عدد الهياكل الإدارية و تجميع

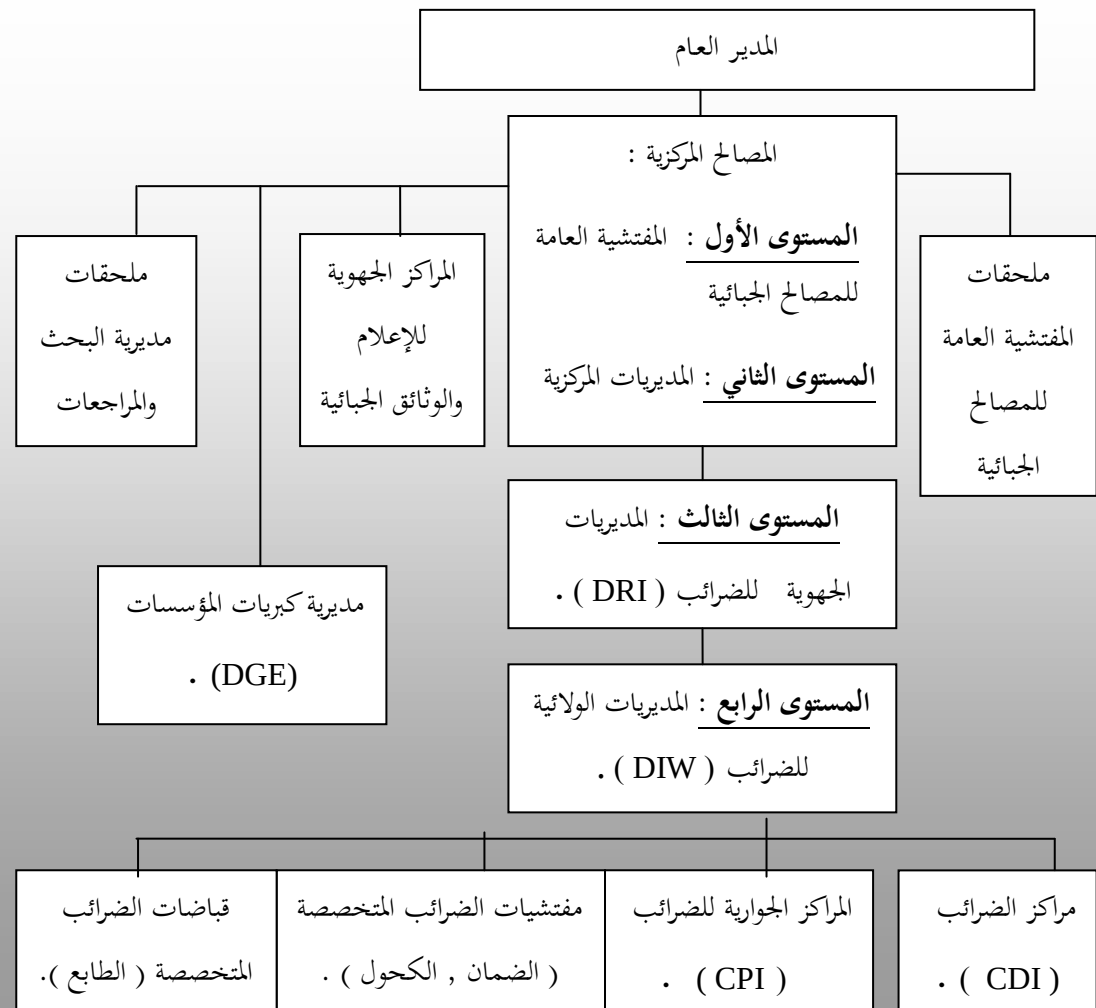
المتماثل منها في إدارات عصرية تجمع مختلف الوظائف الجبائية ، مما سمح بتخفيض عددها

الإجمالي من 1.288 إلى 406 فقط ، و مع ذلك يبقى هناك تعدد في مستويات الرقابة

و التسلسل الإداري بحيث يوجد حاليـا أربعة (04) مستويات ، الأمر الذي من شأنه أن

يعيق مسألة تنظيم المديرية العامة للضرائب (DGI) و عملية عصرنتها و هذا ما يبينه الشكل الآتي .

الشكل رقم (01) : كيفية تنظيم مستويات الرقابة والتسلسل الإداري بالمديرية العامة للضرائب .

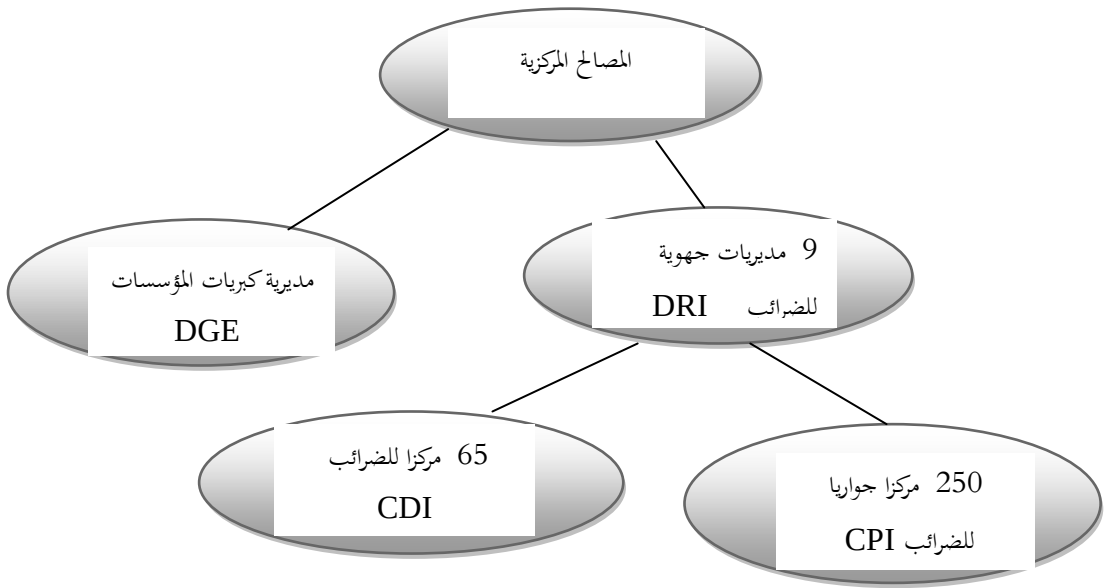


SOURCE : Elaboré par nos soins à partir de Fonds Monétaire International ,
Rapport De Département Des Finances Publiques , ALGERIE , « Modernisation
De L'Administration Fiscale , Bilan D'Etape et Perspectives » , op-cit , p 17.

و لقد كان الهدف الرئيسي من إنشاء تسعة (09) مديريات جهوية للضرائب هو الإشـراف على الأربع و خمسون (54) مديرية ولائية للضرائب ، بغية تحديد و تقليص عدد المخاطبين للمديريات و المصالح المركزية ، غير أن هذا التنظيم أفقد التسلسل الإداري من الناحية العملية الدقة و الفعالية و الوضوح ، بسبب عدم إمتـلاك المديريات الجهوية للضرائب السلطة السلمية الكافية للربط بين المصالح الخارجية من مفتشيات و قباضات الضرائب و المصالح المركزية ، و لم تستطع تحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها ، و من ثم بقيت المديريات الولائية للضرائب مرتبطة مباشرة بالمصالح المركزية بالإضافة إلى المديريات الجهوية ، و هذا ما أدى إلى حدوث تداخل بين الصلاحيات و ازدواجية في المهام .

و يعترف مسؤولون على مستوى المديرية العامة للضرائب ، أن هذه الإزدواجية في التسلسل الإداري و المهام قد عقدت من مهمة الإتصال و التنسيق ما بين المصالح المركزية و الخارجية ، و في هذا الشأن فقد إقتـرحت بعثة صندوق النقد الدولي (FMI) المتتبعة لبرنامج عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر من خلال تقريرها الذي أعدته في أبريل 2007 ، أن ينحصر التسلسل الإداري المذكور في ثلاثة (03) مستويات بعد الإستغناء عن المديريات الولائية للضرائب ، و بداية العمل بنظـام مراكز الضرائب والمراكز الجواريـة للضرائب وفق المخطط الأتي .

الشكل رقم (02) : مخطط التنظيم الإداري الجديد للمديرية العامة للضرائب بعد الاستغناء على المديرية الولائية للضرائب .



SOURCE : Fonds Monétaire International , Rapport De Département Des Finances Publiques , ALGERIE , « Modernisation De L'Administration Fiscale – Les Prochaines Etapes » , op-cit , p 8 .

نلاحظ من الشكل السابق أن انتقال مستوى التسلسل الإداري من أربعة (04) مستويات إلى ثلاثة (03) فقط بعد الإستغناء على المديرية الولائية للضرائب البالغ عددها (54) ، من شأنه تسهيل التنسيق والربط بين المصالح المركزية والخارجية ، كما من شأنه أيضا حذف المهام و الوظائف المتماثلة وتخفيض عدد هياكل إدارة الضرائب من 406 إلى 352 فقط .

ثالثا : أثر العصرية على مؤشرات سير الإدارة الضريبية .

تهدف المديرية العامة للضرائب من وراء إنجاز برنامج العصرنة إلى تطبيق نمط الإدارة الإلكترونية وإحداث تغيير جذري و شامل في محتوى الإدارة التقليدية ، و هذا من خلال استخدام الإمكانيات الهائلة و المتقدمة لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال les « Technologies de L'Information et de la Communications » ، كالبريد الإلكتروني، الإنترنت و الإنترنت ، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية العامة بفعالية عالية و العمل على تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين ، الحد من ظاهرتي الغش و التهرب الضريبي و إتساع حجم الإقتصاد الموازي ، تدنية تكلفة التحصيل و زيادة مردودية الحصيللة الضريبية.

(1) : تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين و الحد من ظاهرتي الغش و التهرب الضريبي و إتساع حجم الإقتصاد الموازي .

إن تأخر إنجاز الهياكل الإدارية الخاصة ببرنامج العصرنة من جهة ، و كذا تأخر إعداد تطبيقات و برامج الإعلام الآلي الموكلة تصميمها لمجموعة الهندسة العسكرية و الإلكترونية الإسبانية (INDRA) إلى غاية سنة 2015 ، بالرغم من أنه قد كان من المقرر بداية العمل بالنظام المعلوماتي الجديد الخاص بالتسيير الإلكتروني لشؤون مصالح إدارة الضرائب سنة 2010 من جهة أخرى ، قد حالا دون تحقيق أهداف برنامج العصرنة التي أوجد من أجلها و التي سنتناولها فيما يلي .

1.1) - تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين .

ما زالت نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة منذ انطلاق برنامج العصرنة سنة 2002 و إلى غاية سنة 2010 متدنية و لم تتحسن و ترقى إلى المستوى المرغوب فيه ، و يستشف ذلك من خلال النقائص و السلبيات الآتية :

أ-) تدني ظروف و طريقة إستقبال المكلفين بالضريبة و اهتراء بعض الهياكل الإدارية الخاصة بالمفتشيات و قباضات الضرائب ، و كذا انعدام الفضاءات المخصصة للإنتظار في بعض الحالات ؛

ب-) عدم تبسيط الإجراءات الضريبية للمكلفين بالضريبة ؛

ج-) عدم إعفاء المكلفين من ضرورة الذهاب إلى إدارة الضرائب لدفع مستحقاتهم الضريبية ، د-) عدم استعمال طريقة الدفع الإلكتروني عن طريق الشبكة العنكبوتية الإنترنت أو

البطاقات الإلكترونية الذكية مثل (MASTER CARD / VISA CARD) ؛

هـ-) زيادة كمية الوقت المهدر في عملية الدفع ؛

- (و)- البطء في إنجاز العمل و القيام بالإجراءات الضريبية ؛
 (ز)- عدم تشجيع الإستجابة الطوعية لدفع الضريبة ؛
 (ح)- عدم تقليل التكلفة المالية على المكلفين ؛
 (ط)- تعقيد عملية التدقيق الجبائي و احتمال زيادة الأخطاء ؛
 (ي)- عدم التوثيق و حماية الملفات الجبائية من الضياع و العبث و خاصة تلك المتعلقة بكبار المكلفين ؛

(ك)- زيادة الجهد و الوقت و التكلفة في عملية التسيير الإداري على الموظف والمكلف بالضريبة معا ؛

(ل)- شعور المكلفين بأنه هناك إححاف و تعسف في فرض الضريبة عليهم من طرف أعوان الإدارة ؛

(م)- عدم الرقابة على العمل بشكل أكثر فعالية .

و بالتالي فإن كل هذه السلبيات ستؤدي إلى عدم زيادة فعالية التسيير .

2.1 - الحد من ظاهري الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الإقتصاد الموازي .

إن سوء التنظيم الهيكلي و عدم استخدام طريقة الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي ، قد أدى ببعض إلى رفض الضريبة و عدم الإستجابة الطوعية في دفعها مما نتج عنه استفحال ظاهري الغش و التهرب الضريبي ، حيث وصل مبلغ الحقوق المتملص منها و الغرامات المسترجعة من طرف المديريات الولائية للضرائب ، مصالح الأبحاث و المراجعات ، و مديرية كبريات المؤسسات خلال قيامهم بعملية المراجعة و التحقيق في المحاسبة ، و أيضا التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية و كذا مراقبة الأسعار و التقويمات في الفترة ما بين 2006 و 2010 إلى ما يساوي 29 , 251 مليار دج كما يبينه الجدول الآتي .

الجدول رقم (03) : مبالغ الحقوق المتملص منها و الغرامات المسترجعة خلال الفترة ما بين (2006 - 2010) .

مبالغ الحقوق المتملص منها و الغرامات : الوحدة 10 ⁹ دج					مصالح الضرائب
2010	2009	2008	2007	2006	
9 , 38	10 , 18	7 , 03	6 , 73	10 , 84	المديريات الولائية للضرائب : (المراجعة والتحقق في المحاسبة)
0 , 81	0 , 98	0 , 65	1 , 05	0 , 74	المديريات الولائية للضرائب : (التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية VASFE)
3 , 86	3 , 44	3 , 63	2 , 75	2 , 47	المديريات الولائية للضرائب : (مراقبة الأسعار والتقويمات)

6, 63	4, 14	7, 15	3, 56	3, 85	مصالح الأبحاث والمراجعات : (المراجعة و التحقيق في المحاسبة)
5, 08	0, 31	0, 71	0, 26	0, 24	مصالح الأبحاث و المراجعات : (التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية (VASFE)
25, 50	60, 27	6, 36	3, 73	58, 96	مديرية كبريات المؤسسات
51, 26	79, 32	25, 53	18, 08	77, 10	المجموع الجزئي
251, 29					المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، مديرية الأبحاث والتدقيقات ، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مبلغ الضرائب المتملص منه مرتفع نسبيا و خاصة في سنة 2006 حيث وصل إلى 10, 77 مليار دج ، و أيضا في سنة 2009 أين وصل إلى 32, 79 مليار دج ، و تمثل مديرية كبريات المؤسسات (DGE) الحصة الأكبر فيما يخص عملية التملص الضريبي بمبلغ قدر ب 58, 96 مليار دج و 27, 60 مليار دج خلال نفس الفترة على التوالي ، و تجدر الإشارة في هذا المجال أنه في ظل غياب أرقام حقيقية و رسمية من طرف المؤسسات و الهيئات الإحصائية المختصة و على رأسهم المديرية العامة للضرائب ، فإن تكلفة هاتين الظاهرتين تفوق و بكثير مبالغ الحقوق و الغرامات المسترجعة ، و هذا راجع أساسا إلى نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين من جهة ، و أيضا نقص استخدام وسائل الإدارة الحديثة و ضعف الرقابة و التنسيق بين المصالح الجبائية و الهيئات العمومية و الخاصة ذات الطابع الإعلامي من جهة أخرى ، من أجل تبادل المعلومات الجبائية حول المكلفين واستغلالها في الوقت الحقيقي لإحصاء الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية عبر التراب الوطني و الحد من ظاهرتي الغش و التهرب الضريبي .

أما فيما يخص القطاع الموازي فإنه مازال يمثل جزءا كبيرا جدا من حجم الاقتصاد الجزائري ، بحيث تشير بعض الأرقام أن حجم السوق الموازية في الجزائر قدرت ب 20, 34 % ⁽¹⁾

(1) و (2) : حياة برهمون ، « الإقتصاد غير الرسمي و أثره على إقتصاديات الدول النامية » ، رسالة

ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2009 ، ص 118 .

(*) : الرقم المتوفر لدينا حول القطاع الموازي بالجزائر في ظل غياب أرقام حقيقية لدى المؤسسات و الهيئات الإحصائية الرسمية

(3) : Ministère du Commerce , Rapport sur « Eradication du Commerce informel , Constats et Propositions » , Mai 2009 , p 2 .

(4) : الإقتصاد والأعمال ، نمو الإقتصاد الموازي يهدد إقتصاد الجزائر على موقع الويب :

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E9202F6F-9FAF-4B91-9DE1-B7F2CA9BE60E.htm> , consulté le : 25/06/2013 á 14 h 05 .

سنة 2002 و ب 50 , 34 %⁽²⁾ سنة 2005 ، و لقد كشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة 2007⁽³⁾ أن عدد العاملين في القطاع الموازي في الجزائر قد بلغ 3 ملايين شخص من مجموع 25 , 8 مليون شخص أي ما يمثل نسبة 35 % من اليد العاملة ، و وصل عدد الأسواق الموازية سنة 2008 حسب إحصائيات وزارة التجارة 574 منها⁽³⁾ : 11 سوق للخضر والفواكه ، 345 سوق يومي للتجارة بالتجزئة ، 136 سوق أسبوعي للتجارة بالتجزئة ، 14 مذبج و مسلخ ، 55 سوق للمواشي و 13 سماكة ، و تشير أيضا تقديرات المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي إلى أن السوق الموازية بالجزائر تعادل ما بين 32 و 38 %⁽⁴⁾ من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ، و بالتالي فإن تأخر إنجاز عملية العصرنة قد حال دون الحد من إتساع حجم الإقتصاد الموازي ، و أن هذا الأخير يؤثر بدوره سلبا على زيادة فعالية التسيير .

(2) : تدنية تكلفة التحصيل الضريبي و زيادة مردودية الحصيلة الضريبية .

يرمي برنامج العصرنة التي تباشره المديرية العامة للضرائب أيضا إلى تدنية تكلفة التحصيل الضريبي ، و الرفع من مردودية الحصيلة الضريبية خارج المحروقات التي تعتبر ضئيلة نوعا ما في بلادنا .

1.2 - تدنية تكلفة التحصيل .

تعتبر تكلفة التحصيل الضريبي من أهم المؤشرات التي تبين مدى فعالية تسيير الإدارة الضريبية حيث قدرت بالأردن في سنة 2010 ب 63 , 0 % ، بينما في الجزائر فهي غير ثابتة حيث كانت تقدر مع بداية برنامج العصرنة في سنة 2002 ب 94 , 3 % ، و انخفضت في سنة 2008 إلى 80 , 1 %⁽¹⁾ لترتفع في سنة 2009 إلى 25 , 2 %⁽²⁾ نتيجة ارتفاع نفقات التسيير الإداري و اقتناء المعدات و التجهيزات المكتبية اللازمة لسير مختلف المصالح الضريبية ، أما في سنة 2010 و كنتيجة لزيادة أجور الوظيف العمومي فقد إرتفعت إلى 50 , 2 % ، كما يشهد عليه الجدول الآتي .

البيان	
إجمالي نفقات التسيير : الوحدة ⁹ 10 دج (1)	32 , 73
إجمالي إيرادات الجباية العادية : الوحدة ⁹ 10 دج (2)	1309 , 37

(1) و (2) : وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، وثائق داخلية بالمفتشية العامة للمصالح الجبائية .

الجدول	تكلفة تحصيل الدينار : الوحدة نسبة مئوية % (1) / (2)	2 , 50
رقم		

(04) : تكلفة تحصيل الدينار للمديرية العامة للضرائب خلال سنة 2010

المصدر : نفس المرجع السابق ذكره .

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن تكلفة التحصيل الضريبي للمديرية العامة للضرائب ما زالت مرتفعة بالرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفته مقارنة بما كانت عليه في سنة 2002 ، و يعزى ذلك أساسا إلى الأسباب التالية :

- عدم الربط الإلكتروني لمختلف المصالح المركزية و الخارجية عن طريق الشبكة الداخلية للإنترانت (Intranet) لتمرير المعاملات الإدارية بين الموظفين إلكترونيا ، بغية اختصار الوقت و الجهد و التكلفة ؛

- عدم تقليل المساحات و التكاليف المتعلقة بجمع و تسيير الملفات الجبائية الورقية الخاصة بالمكلفين ؛

- إرتفاع تكلفة الأوراق المستعملة إداريا ؛

- زيادة عدد موظفي التسيير و التحصيل الضريبي ؛

- عدم زيادة الإستجابة الطوعية لدفع الضريبة

- نقص فعالية التدقيق و المراجعة خاصة بالنسبة للكشوف و التصريحات الأكثر أهمية .

2.2- زيادة مردودية الحصيلة الضريبية .

تعتبر زيادة مردودية الحصيلة الضريبية العادية من أهم أهداف عملية العصرية ، و سنحاول تقييمها من خلال التطرق إلى ما يلي :

1.2.2- تطور الإيرادات الضريبية العادية للمديرية العامة للضرائب .

كانت تقدر نسبة الإيرادات العادية خارج مجال المحروقات ببلادنا في الفترة ما بين 1999 و 2004

في المتوسط 5 , 12 % من الناتج الداخلي الخام ، و مع تطبيق برنامج العصرية كان من المقرر أن ترتفع سنويا إلى ما بين 5 , 1 % و 2 % من الناتج الداخلي الخام لتصل إلى معدلات مقبولة تتراوح ما بين 25 % و 30 % ، و لكن تأخر إنجاز البرنامج وفق الآجال المحددة له سلفا قد حال دون ذلك ، حيث لم تتجاوز نسبة الإيرادات العادية خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام 56 , 11

% للفترة ما بين 2005 و 2010 ، بينما وصلت نسبة الإيرادات العادية خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي خارج المحروقات 95 ، 16 % لنفس الفترة كما يشهد عليه الجدول الآتي .

الجدول رقم (05) : تطور حصيلة الإيرادات الضريبية العادية للمديرية العامة للضرائب نسبة إلى الناتج الداخلي الخام وخارج المحروقات خلال الفترة ما بين (2006-2010).

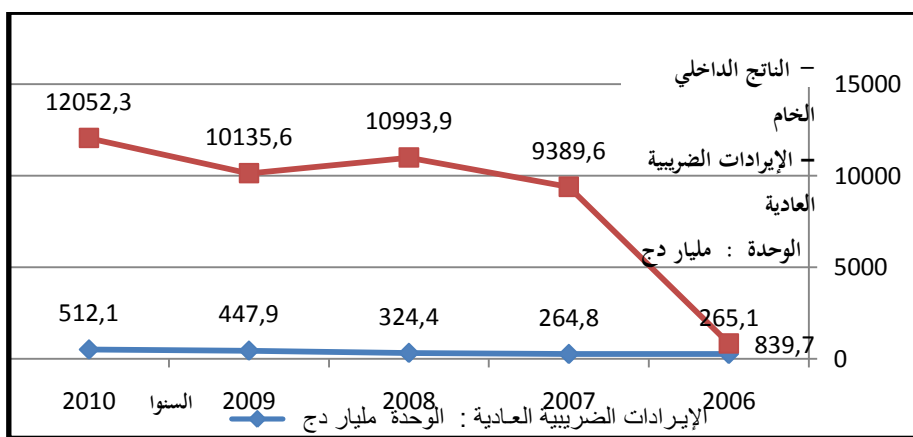
2010	2009	2008	2007	2006	البيان
					السنوات
37 , 309	70 , 1171	84 , 985	75 , 786	56 , 745	الإيرادات الضريبية العادية : الوحدة مليار دج (1)
3 , 2052	6 , 10135	9 , 10993	6 , 9389	7 , 8390	الناتج الداخلي الخام : الوحدة مليار دج (2)
8 , 726	90 , 6942	80 , 5993	10 , 5214	50 , 4509	الناتج الداخلي خارج المحروقات : الوحدة مليار دج (3)
86 , 10	56 , 11 %	96 , 8 %	37 , 8 %	88 , 8 %	نسبة الإيرادات الضريبية العادية إلى الناتج الداخلي الخام (1) / (2)
95 , 16	88 , 16 %	45 , 16 %	9 , 15 %	53 , 16 %	نسبة الإيرادات الضريبية العادية إلى الناتج الداخلي خارج المحروقات (1) / (3)

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، المديرية الفرعية للإحصائيات والتلخيص .

و يمكننا تمثيل تطور حصيلة الإيرادات الضريبية العادية للمديرية العامة للضرائب نسبة إلى الناتج الداخلي الخام وفق الشكل الآتي .

من الجدول والشكل (3) نستنتج أن حصيلة الإيرادات الضريبية العادية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام قد بقيت مستقرة نوعا ما في حدود 37 , 8 % و 56 , 11 % و لم تتناسب طرديا مع ارتفاع حجم الناتج الداخلي الخام ، الذي انتقل من 7 , 8.390 مليار دج سنة 2006 إلى 3 , 12.052 مليار دج سنة 2010 ، بل و قد تراجعت عن معدلها السابق في نسبة التحصيل والمقدر بـ 5 , 12 % من الناتج الداخلي الخام ، و هذا ما يدل على عدم فعالية إدارة الضرائب في مجال التسيير و في سد الثغرات أمام عمليات الغش والتهرب الضريبي نتيجة تأخرها في إنجاز برنامج العصرية ، و من ثم فهي تتسبب في تكبد الخزينة العمومية لخسائر مالية كبيرة تقدر بعشرات المليارات من الدنانير .

الشكل رقم (03) : تطور حصيلة الإيرادات الضريبية العادية للمديرية العامة للضرائب نسبة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين (2006 - 2010) .



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق .

كما أنه من الخطأ جدا أن تبني المديرية العامة للضرائب تقديراتها فيما يخص زيادة حصيللة الإيرادات الضريبية العادية على الناتج الداخلي الخام ، والذي يمثل في المتوسط تقريبا نسبة 170 % من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ، وهذا نتيجة استحواذ الجباية البترولية في المتوسط على حوالي ما نسبته 28 ، 60 % من مجموع الإيرادات العامة للدولة ، و ارتباطها المباشر بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية التي عرفت تحسنا ملحوظا في السنوات الخمسة (05) الأخيرة ، الشيء الذي من شأنه أن يحول دون تحقيق الأهداف المرسومة سلفا لبرنامج العصرية ، بل كان من المفروض اعتماد الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ، كونه يعطي أكثر دلالة و تعبير عن تطور الحصيللة الضريبية العادية و التي تراوحت نسبتها ما بين 09 ، 15 % و 95 ، 16 % في الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية 2010 ، و هذا لارتباطها بنمو النشاط العادي و الطبيعي للإقتصاد الوطني خارج المحروقات .

2.2.2- تطور الإيرادات الضريبية العادية لمديرية كبريات المؤسسات .

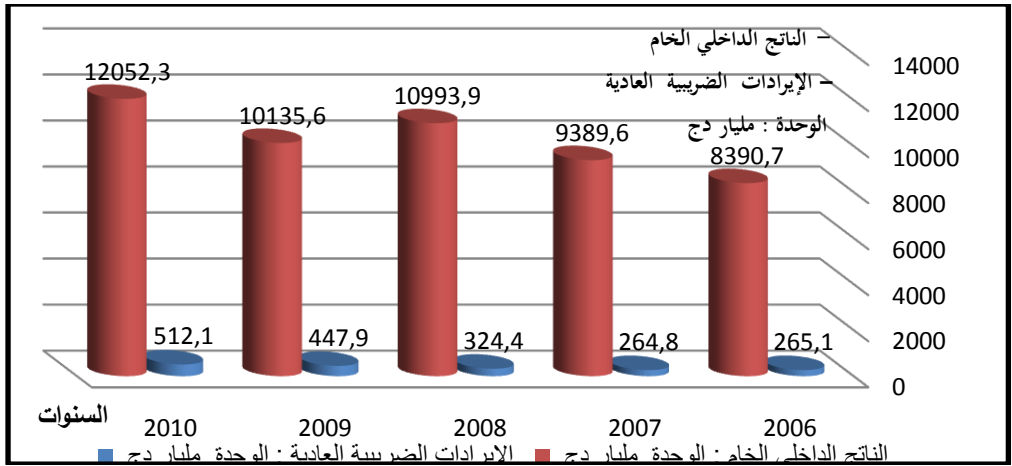
مع استحداث مديرية كبريات المؤسسات (DGE) ، كان من المقرر أن تنمو حصيللة الإيرادات العادية خارج المحروقات سنويا ما بين 1 % و 5 ، 1 % من الناتج الداخلي الخام ، إلا أن سوء تسيير شؤون موظفي هذه المديرية و ملفات كلبو المكلفين و كذا التأخر في وضع النظام المعلوماتي الخاص بسير مختلف المصالح و المديريات الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات قد حال دون ذلك ، حيث لم تتجاوز نسبة الإيرادات العادية خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام 42 ، 4 % للفترة ما بين سنة 2006 و 2010 كما يشهد عليه الجدول الآتي .

الجدول رقم (06) : تطور حصيللة الإيرادات الضريبية العادية لمديرية كبريات المؤسسات نسبة إلى الناتج الداخلي الخام وخارج المحروقات خلال الفترة ما بين(2006-2010).

البيان السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات الضريبية العادية : الوحدة مليار دج (1)	265 , 1	264 , 8	324 , 4	447 , 9	512 , 1
الناتج الداخلي الخام : الوحدة مليار دج (2)	8390 , 7	9389 , 6	10993 , 9	10135 , 6	12052 , 3
الناتج الداخلي خارج المحروقات : الوحدة مليار دج (3)	4509 , 5	5214 , 1	5993 , 8	6942 , 9	7726 , 8
نسبة الإيرادات الضريبية العادية إلى الناتج الداخلي الخام (1)/(2)	3 , 16 %	2 , 82 %	2 , 95 %	4 , 42 %	4 , 25 %
نسبة الإيرادات الضريبية العادية إلى الناتج الداخلي خارج المحروقات (1) (3) /	5 , 88 %	5 , 08 %	5 , 41 %	6 , 45 %	6 , 63 %

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، المديرية الفرعية للإحصائيات والتلخيص .
و يمكننا تمثيل تطور حصيلة الإيرادات الضريبية العادية لمديرية كبريات المؤسسات نسبة إلى الناتج الداخلي الخام وفق الشكل الأتي .

الشكل رقم (04) : تطور حصيلة الإيرادات الضريبية العادية لمديرية كبريات المؤسسات نسبة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين (2006 - 2010) .



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق .

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل السابقين أن حصيلة الإيرادات الضريبية العادية لمديرية كبريات المؤسسات قد انتقلت من 1 , 265 مليار دج سنة 2006 إلى 1 , 512 مليار دج سنة 2010 ، أي بنسبة تتراوح ما بين 82 , 2 % و 42 , 4 % من الناتج الداخلي الخام ، وبذلك فهي لم تتمكن من تحقيق نسب النمو المرغوب فيها و المقدرة بـ 1 % إلى 5 , 1 % من الناتج الداخلي

الخام سنويا ، و هذا نتيجة لسوء تنظيم شؤون هذه المديرية و عدم إنجاز الملحقين التابعين لها في كل من قسنطينة و وهران .

كما أن غياب المديرية الفرعية للحصول في الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات ، بغرض المتابعة الجيدة لديون المكلفين بالضريبة و التسيير الأفضل لعمليات التحصيل ، قد حال دون تحقيق الأهداف المرسومة قد حال دون تحقيق أهداف برنامج العصرية .

3.2.2- تطور الإيرادات الضريبية العادية لمركز الضرائب النموذجي للروية .

لقد كان من المقرر أن ترتفع سنويا حصيللة الإيرادات العادية خارج المحروقات لمراكز الضرائب ما بين 65 , 0 % و 70 , 0 % من الناتج الداخلي الخام ، وهذا بفضل جمع و توحيد المهام و الوظائف الجبائية في مصلحة واحدة ، لتحقيق متابعة أفضل و رقابة أكبر على ملفات المكلفين بالضريبة و تبسيط الإجراءات الإدارية لتحسين الخدمات المقدمة لهم ، و لكن التأخر في إنجاز مراكز الضرائب التي لم تتجاوز نسبتها 22 , 2 % في ديسمبر 2010 ، و كذا عدم توفير البرامج المعلوماتية و أنظمة الإدارة الإلكترونية التي تسمح بتمرير المعاملات إلكترونيا و الربط بين مختلف المصالح الداخلية و الخارجية ، قد حال دون تحقيق النتائج السالفة الذكر و الجدول الموالي يبين لنا تطور حصيللة الإيرادات الضريبية العادية لمركز الضرائب النموذجي للروية .

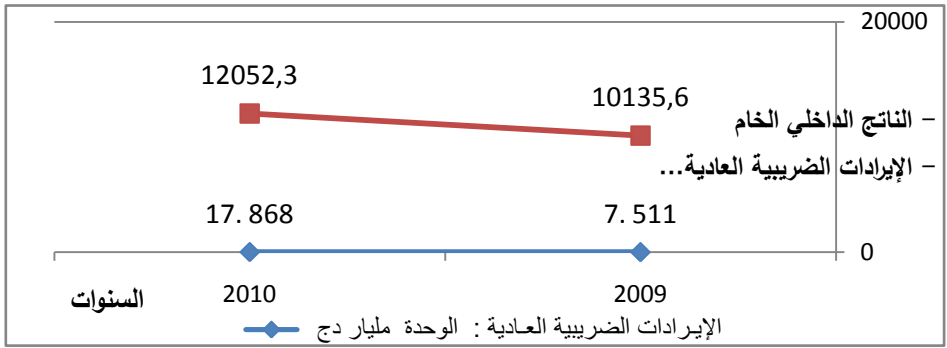
الجدول رقم (07) : تطور حصيللة الإيرادات الضريبية العادية لمركز الضرائب النموذجي للروية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام وخارج المحروقات خلال الفترة ما بين (2009 - 2010) .

البيان	2009	2010
الإيرادات الضريبية العادية : الوحدة مليار دج (1)	7 , 511	17 , 868
الناتج الداخلي الخام : الوحدة مليار دج (2)	10135 , 6	12052 , 3
الناتج الداخلي خارج المحروقات : الوحدة مليار دج (3)	6942 , 9	7726 , 8
نسبة الإيرادات الضريبية العادية إلى الناتج الداخلي الخام (1) / (2)	0 , 074 %	0 , 15 %
نسبة الإيرادات الضريبية العادية إلى الناتج الداخلي خارج المحروقات (1) / (3)	0 , 11 %	0 , 23 %

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، المديرية الفرعية للإحصائيات والتلخيص .

و يمكننا تمثيل تطور حصيللة الإيرادات الضريبية العادية لمركز الضرائب النموذجي للروية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام وفق الشكل الآتي .

الشكل رقم (05) : تطور حصيللة الإيرادات الضريبية العادية لمركز الضرائب النموذجي للروية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين (2009 - 2010) .



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول السابق .

نلاحظ من الجدول و الشكل السابقين أن حصيلة الإيرادات الضريبية لمركز الضرائب النموذجي للروية قد قفزت من 7 , 511 مليار دج سنة 2009 إلى 17 , 868 مليار دج سنة 2010 ، أي بنسبة نمو تقدر بـ 89 , 237 % من الإيرادات الضريبية العادية ، الأمر الذي يدل على بداية التحكم الأفضل في حصيلة الإيرادات الضريبية لهذا المركز ، بفضل توحيد المهام والتسيير الأحسن للملفات المكلفين وهذا بعد إنطلاق العمل به لمدة أكثر من سنة ، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق نسبة النمو المرغوب فيها (ما بين 0 , 65 % و 0 , 70 % من الناتج الداخلي الخام) واكتفى بتحقيق نسبة نمو تقدر بـ 0 , 076 % من الناتج الداخلي الخام فقط ، مما يدل على عدم بلوغ أهداف برنامج العصرية المعلن عنها آنفاً من طرف المديرية العامة للضرائب .

الخاتمة :

تعتبر تكلفة إنجاز برنامج عصرية إدارة الضرائب غير مرتفعة ، فهي تمثل ما نسبة 3 , 82 % فقط من الإيرادات العادية لسنة 2010 و هي أقل بكثير من تكلفة آفتي الغش و التهرب الضريبي و التي قدرها بعض الإقتصاديين خلال الفترة ما بين سنة 1990 و 2007 بـ 600 مليار دج ، إلا أنه هناك تأخر كبير في تجسيد هذا البرنامج بالرغم من توفر الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض حيث لم تتعد نسبة الإنجاز إلى غاية 31 ديسمبر 2010 بـ 22 , 2 % فقط ، و هذا راجع إلى غياب الإرادة السياسية و الرؤى المستقبلية السديدة .

أما فيما يتعلق الأمر بتقييم طريقة التنظيم الهيكلي الحالي ، فاستخلصنا أنه هناك ازدواجية في المهام و تداخل في الصلاحيات بين المديريات الولائية و الجهوية للضرائب بسبب تعدد مستويات الرقابة و التسلسل الإداري ، الأمر الذي من شأنه أن يعيق عملية الإتصال و التنسيق بين المصالح المركزية و الخارجية لإدارة الضرائب و من ثم عدم الفعالية في التسيير.

كما أن التأخر الكبير في إعداد برامج الإعلام الآلي بغرض التسيير الإلكتروني لشؤون المصالح الجبائية ، قد انعكس سلبا على مؤشرات سير الإدارة الضريبية والتي تتجلى في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين ، الحد من ظاهري الغش و التهرب الضريبي و إتساع حجم الإقتصاد الموازي ، تدنية تكلفة التحصيل و زيادة مردودية الحصيلة الضريبية ، و بالتالي عدم تحقيق أهداف برنامج العصرنة - و الزيادة في فعالية التسيير.

التوصيات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها آنفا ، فإننا نضع بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف العصرنة و هي:

- 1- مواصلة و دعم برنامج عصرنة - إدارة الضرائب التي تباشره السلطات الجزائرية منذ سنة 2002 ، لما يتضمنه من آثار حسنة و أهداف جد هامة و مفيدة بالنسبة للمكلفين بالضريبة و إدارة الضرائب لزيادة فعالية التسيير ؛
- 2- يجب توفر إرادة سياسية قوية لدى السلطات المحلية و لاسيما منهم الولاية و رؤساء الدوائر ، و هذا بإعطاء الأولوية عند تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية 2010 - 2014 لإتمام إنجاز برنامج العصرنة لما له من تأثير مباشر على حسن سيرورة جميع الأنشطة و القطاعات الإقتصادية ، و في دفع عجلة التنمية و إنجاح السياسة العامة للدولة ؛
- 3- تخفيف الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنجاز برنامج العصرنة - و نخص بالذكر تلك الخاصة بتسليم رخص البناء ، و كذا العمل على توفير المساحات الأرضية اللازمة لتجسيد المشاريع الإدارية على أرض الميدان لتفادي المزيد من التأخير الذي من شأنه أن يتسبب في عدم كفاية رخص البرامج (Autorisations de Programmes) نتيجة لارتفاع الأسعار ، وعدم استقرار السوق الوطني فيما يخص عرض السلع و مواد البناء ، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية لبرنامج العصرنة و من ثم تحميل الخزينة العمومية نفقات إضافية أكبر ؛
- 4- انخراط جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع بمختلف فئاته (مهندسون معماريون ، مقاولون ، رجال أعمال ، مواطنون) ، لتقديم مساعداتهم كل حسب موقعه و إمكانياته المتاحة، لإنجاح برنامج العصرنة و الإستفادة من المزايا و الفرص التي يوفرها ؛
- 5- القيام بحملات إشهارية واسعة لتحسيس مختلف شرائح المجتمع بأهمية عملية عصرنة إدارة الضرائب و آثارها الحسنة على الإقتصاد الوطني و المكلفين بالضريبة ، عن طريق استخدام وسائل الإعلام بمختلف أنواعها : المرئية ، المسموعة و المكتوبة ؛

6- إنشاء هيئة على مستوى المديرية العامة للضرائب تتكفل بالمتابعة الميدانية لإنجاز برنامج العصرية ، و إعداد التقارير الدورية من أجل الوقوف على المشاكل و المعوقات التي تواجه هذا البرنامج ، و البحث عن أفضل الحلول لتفادي المزيد من التأخير ؛

7- يجب الإحتكاك بالدول التي طبقت برنامج العصرية و ذلك بتنظيم زيارات ميدانية و إجراء مقابلات مع المسؤولين الذين أشرفوا على هذا المشروع للإستفادة من تجربتهم ، و التعرف على نقاط القوة لانتهازها و نقاط الضعف لتجنبها في المستقبل .

المراجع :

- (1) : حياة برهمون ، « الإقتصاد غير الرسمي و أثره على إقتصاديات الدول النامية » ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2009 .
- (2) : العصرية على موقع الويب : [http : // définition . ptidico . com/moderniser.html](http://definition.ptidico.com/moderniser.html) ,
- (3) : الإقتصاد والأعمال , نمو الإقتصاد الموازي يهدد إقتصاد الجزائر على موقع الويب : <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E9202F6F-9FAF-4B91-9DE1-B7F2CA9BE60E.htm> .
- (4) : وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، رخص برنامج إنجاز مشروع العصرية ، وثائق داخلية بمديرية إدارة الوسائل و المالية .
- (5) : Ministère Des Finances , Direction Générale Des Impôts , « La Stratégie De Modernisation De La Direction Générale Des Impôts : Programme 2005 – 2009 » .
- (6) : Ministère Des Finances , Direction Générale Des Impôts , Modernisation de l'Administration Fiscale , « MACRO PLANING DU PROGRAMME » , document interne de la Direction de l'information et de la documentation Fiscale .
- (7) : Fonds Monétaire International , Rapport de Département Des Finances Publiques , ALGERIE , « Modernisation de L'Administration Fiscale , Bilan d'Etape et Perspectives » , Jean – Paule Bodin , Olivier Benon , Dominique Escalmel , Alain Joustien et Guy Mathieu , Mai 2004.
- (8) : Fonds Monétaire International , Rapport De Département Des Finances Publiques , ALGERIE , « Modernisation De L'Administration Fiscale – Les Prochaines Etapes » , Jean - Paule Bodin , Olivier Benon , et Maureen Kidd , Avril 2007 .

(9) :Direction Générale Des Impôts , « Le Parachèvement De La Réforme Fiscale : Le Programme 2005 - 2009 » , Mars 2006 .

(10) : Ministère du Commerce , Rapport sur « Eradication du Commerce informel , Constats et Propositions» , Mai 2009 .

(11): Ministère Des Finances , Direction Générale Des Impôts , la lettre de la DGI , « Modernisation De L'Administration Fiscale : Transparence , Efficacité , Et Efficience » , N° 30 , 2008 .